

راية الجهاديين في واشنطن ولندن

■ **عامر نعيم الياس**

هل ترفع الراية الخضراء في عواصم الغرب؟ هل باتت أوروبا والولايات المتحدة في مرمى ارتدادات الجهاد الشرعي في سورية؟ هل تشهد عودة المهاجرين من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا إلى دولهم ليمارسوا فيها جهاد الخيرة التي اكتسبوها في سورية، خبرة استخدام الأسلحة وصنع القنابل والمتفجرات؟ هل باتت الهجرة المعاكسة من سورية في ضوء التقدم الذي يحرزه الجيش العربي السوري على الأرض أمرا واقعا يفرض هجرة معاكسة للجهاديين الأوروبيين والأميركيين؟

أسئلة مشروعة تطرح مرارا في الصحف الغربية. بعضها يطرح بشكل مباشر وبعضها الآخر بشكل غير مباشر. صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية رأت أن «الأرقام الواردة من سورية تسترعي الانتباه، إذ يتراوح عدد المقاتلين الأجانب بين 5000 و10000 مقاتل، إضافة إلى 2000 مقاتل من أوروبا و100 من أستراليا، وعشرات من حاملي جوازات السفر الأميركية، معظمهم انضم للقتال إلى جانب جبهة النصرة وتتلخيم داعش. هذا يشكل مصدر قلق كبير» وتضيف الصحيفة في تقريرها: «بعض المقاتلين الأجانب يتوقفون للقتال حتى النهاية، إنهم يتطوعون للجهاد وروفع راية الإسلام الخضراء في موسكو وواشنطن... الحرب الأهلية في سورية باتت تشكل خطرا على الأمن الوطني..» وعند هذه النقطة بالذات تبني «إنديبنت» البريطانية تقريرها الذي كتبه جوناثان أويل الذي رأى أن «الخطر الذي تواجهه بريطانيا والدول الأخرى من المقاتلين الجهاديين العائدين من سورية هو خطر غير مسبوق، وأن الهجمات الإرهابية داخل الأراضي البريطانية أصبحت أمرا حتميا... على بريطانيا أن تقوم بالإجراءات اللازمة لحماية أمنها القومي».

الخطر مؤكد وواقع الإرهاب داخل أوروبا حتمي، لكن هل تغترب الاستراتيجية الغربية في سورية بما يساعد على تلافي هذا الخطر؟ وهل توقف تدفق المقاتلين من الغرب إلى سورية عبر تركيا؟ ألا يشكل ما جرى في كسب ووصف كافة الصحف الغربية للمليشيات المتطرفة التي دخلت كسب بـ«الثوار» تارة، و«المتمردين» تارة أخرى، خير دليل على تورط الغرب وازدواجية معاييرها؟

المؤكد أن ظاهرة توريد، أو بالأحرى ضخ الجهاديين إلى سورية بهدف تدمير دولتها قد بدأت تشكل خطرا على الغرب نتيجة لعاملين: الأول، خروج بعض قطعان الجهاديين المتطرفين عن نطاق السيطرة نظرا إلى كثرة أعدادها وفي هذا السياق نقلت «إنديبنت» البريطانية عن ريشارد برات الرئيس السابق للاستخبارات البريطانية قوله إن «أعداد الجهاديين الكبيرة تجعل مراقبتهم أمرا شبه مستحيل».. أما العامل الثاني، فهو تطويق هؤلاء من قبل الجيش السوري والتقدم الميداني الواضح للجيش وحلفائه داخل البلاد، ما فرض معادلات جديدة على الأرض تضع الإرهابيين في مواجهة سيناريويين: إما الموت أو الهروب وبالتالي الهجرة المعاكسة.

لكن، على رغم ذلك، فإن المقاربة الغربية لهذا الملف والقرارات التي صدرت عن غالبية الدول الأوروبية بسحب الجنسية من المقاتلين المتواجدين على أرض سورية، تدفع نحو استعار الحرب في سورية والإمعان في تدميرها، ومحاولة خلق مناطق آمنة لهؤلاء المتطرفين تمنع عودة من يقاتل في سورية وتشكل عامل جذب لمن يريد أن يقاتل في سورية تحت راية التطرف، معادلة لا يبدو أنها ستتغير في الوقت الحالي على رغم القلق الغربي من الجهاديين، والذي طفا على السطح خلال الأشهر الأخيرة. قلق سيزداد مع مرور الوقت وسيشكل عامل ضغط على الحكومات الغربية لتغيير مواقفها ربما في المستقبل القريب.



الصهاينة يتmadون في تهديد عباس والفلسطينيين . . . ويخشون من هجوم الهاكرز بوش ثالث قد يترشح إلى كرسي البيت الأبيض . . . والأفغان يصوتون عرقياً

يبدو أنّها على موعد مع جيل ثالث من «بوش الرئيس»، فبعد بوش الأب، وبوش الابن، ها هي المعلومات تتحدث عن احتمال ترشح «بوش الأخ»، إلى الرئاسة في الموسم المقبل، في إشارة إلى جيب بوش، شقيق «بوش الابن»، وكل ذلك على ذمة صحيفة «غارديان» البريطانية.
أما على الصعيد الروسي، فتساءلت صحيفة «كوميرسانت» الروسية عن احتمال انسحاب روسيا من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وتداعياته على العلاقات الروسية-الأوروبية

صَبَّ وزرأؤه جام غضبه على عباس، ولم يتوان أحد الوزراء عن التصريح بأن أبو مازن بقلعته هذه، إنما «بصق» على «إسرائيل».

«إسرائيل» أيضا، لا يزال الهلع مسيطراَ على الحكومة كما المؤسسات التابعة لها، وذلك بسبب الإعلان عن بدء هجوم إلكتروني، يقوم به عدد من الهاكرز (قراصنة الإنترنت).

الولايات المتحدة الأميركية المنشغلة بالانتخابات الرئاسية الأفغانية التي صُوَّت فيها على أساس عرقي،

تعترُ المفاوضات بين دولة الاحتلال الصهيوني وحكومة محمود عباس أبو مازن، وإطلاق الاتهامات لا سيما من الجانب الصهيوني، إضافة إلى فشل الوساطة الأميركية، كل ذلك شكل مادة دسمة، ليس للصحف العبرية فحسب، بل الأميركية والبريطانية وحتى الروسية.

أبو مازن متمسك بحق فلسطين بالانضمام إلى المنظمات الدولية وبحقها بالإفراج عن الأسرى المعتقلين في زنازين العدو، الأمر الذي أغاظ حكومة نتنياهو، إذ



«إيزفستيا»: «إسرائيل» تهدّد برفع دعوى جنائية ضدّ عباس

كتبت صحيفة «إيزفستيا» الروسية: لم تخرج المفاوضات «الإسرائيلية»- الفلسطينية التي بدأت في يونيو/حزيران 2013 سوى بإتهامات متبادلة بين الطرفين. رئيس وزراء «إسرائيل»، بنيامين نتانياهو، أعلن يوم 6 أبريل/ نيسان الحالي: «نحن مستعدون لمواصلة المفاوضات، ولكن ليس بأي ثمن. وإذا اتخذ الجانب الفلسطيني خطوات أحادية الجانب، فإننا سترة بالمثل». يبدو أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. وزير الاقتصاد «الإسرائيلي» ناقثالي بنيتت يهدد بإمكانية «إسرائيل» رفع دعوى جنائية ضد الرئيس محمود عباس إلى محكمة الجنايات الدولية في لهاي بتهمة جرائم حرب، على اعتبار أنه «يحوّل يوميا الاموال إلى قطاع غزة، التي تنفق على شراء الصواريخ المستخدمة في قصف إسرائيل». ويضيف بنيتت قائلا: «إنه يمол الإرهاب بصورة مباشرة. طبعاً قبل أن ترفع إسرائيل الدعوى إلى محكمة الجنايات الدولية، عليها أن تنضم في البداية إلى هذه المؤسسة الدولية».

أما محمود عباس فقد دعا إلى عقد اجتماع استثنائي لجامعة الدول العربية، إذ لم تحسن الظروف خلال 48 ساعة. ويكن سبب هذه الخلافات في أن الجانب الفلسطيني وقع يوم 2 أبريل/ نيسان الجاري في الأمم المتحدة على أكثر من 10 اتفاقيات ومعاهدات دولية، من بينها اتفاقيات جنيف الأربع بشأن حقوق ضحايا الحروب.

ويقول الكسندر سوتنيتشينكو من جامعة بطرسبورغ: «إسرائيل ليست بحاجة إلى هذه المفاوضات، ولم توافق عليها إلا نتيجة الضغوطات الدولية. كل طرف من الأطراف الثلاثة له أهدافه التي لا تتطابق مع أهداف الآخرين. الولايات المتحدة تسعى إلى الحصول على لقب صانعة السلام، لذلك بدأ اهتمام الرئيس أوباما بمشكلة الشرق الأوسط في ولايته الثانية. أما القيادة الفلسطينية فتحاول المحافظة على صفتها الوطنية وتبذل جهودها من أجل إطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين في السجون «الإسرائيلية». أما نتانياهو، فريد أن يبين أنه لن يتراجع خطوة واحدة إلى الوراء».

ويضيف سوتنيتشينكو: «إن ما تطلبه إسرائيل ترفضه فلسطين، وذلك لأنه يعني إخلاء منطقة الحكم الذاتي من السلاح، وحدودها تحميها القوات الإسرائيلية والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. إذا وافق عباس على هذه الشروط، فسوف تتمرّد رام الله فورا. مقابل هذا ترفض إسرائيل رغبات الفلسطينيين بشأن الاعتراف بهم كقولة ذات سيادة، وعودة المهجرين».



الإذاعة العامة «الإسرائيلية»:

وزراء يهددون محمود عباس

قال وزير شؤون الاستخبارات «الإسرائيلي» يوفال شليطنس، إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، «بصق في وجود «الإسرائيليين»، وإن على الفلسطينيين أن يفهموا أن هناك نمطا دائما لكسر قواعد هذه اللعبة». وأضاف شليطنس أن السلطة الفلسطينية قائمة بفضل الأمن والأموال التي توفرها «إسرائيل» لها، موضحاً أنه من دون الأمن، فإن السلطة ستستقط بيد حماس والجهاد.

وهاجم رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو الرئيس عباس، معتبراً الخطوة التي أقدم عليها أحادية الجانب، وهدده بالرد بالمثل. وقال نتنياهو في مستهل جلسة حكومته: «لقد خرق الفلسطينيون كافة التفاعمات، وهم لن يحققوا دولتهم بغير المفاوضات المباشرة، لا عبر التصريحات الفارغة من أيّ مضمون، ونحن مستعدون لمواصلة المباحثات لكن ليس بأي ثمن». وأضاف نتنياهو: «ستقابل الخطوات الفلسطينية أحادية الجانب بخطوات أحادية الجانب».



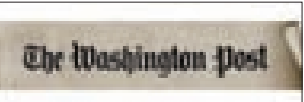
هاآرتس: الهاكرز يستعدون

لشن هجوم إلكتروني على «إسرائيل»

ذكرت صحيفة «هاآرتس» العبرية أن مجموعة من الهاكرز المناصرين للقضية الفلسطينية كانوا مستعدين لشن هجوم إلكتروني واسع على «إسرائيل» أمس الإثنين.

وأضافت الصحيفة أن الهاكرز الذين يطلقون على أنفسهم «آنتيوموس»، تستهدف المؤسسات «الإسرائيلية» للسنة الثانية على التوالي، موضحة أنهم هددوا بتدمير مواقع الحكومة «الإسرائيلية» بكافة الوسائل المتاحة، كما يستهدف الهاكرز المؤسسات المالية كبنكوك وشركات الاعتماد، إضافة للمؤسسات الحكومية والأكاديمية.

وأكدت الصحيفة أن مجموعات القراصنة ستاتي من فلسطين، وسورية، وإيران، والهند والماليزيا والأردن، وستركز على منع تقديم الخدمات، إذ يُضغَط بحفاقة على مورد موقع معين بألاف الطلبات حتى يتوقف عن العمل.



«واشنطن بوست»: تصويت الأفغان عرقياً

في الانتخابات يعقد تشكيل الحكومة

واصلت صحيفة «واشنطن بوست» اهتمامها بالانتخابات الرئاسية في أفغانستان، وقالت إنه على رغم نسبة الإقبال المرتفعة من قبل الناخبين الأفغان لاختيار رئيسهم المقبل، إلا أن الكثير منهم صوت على أسس عرقية. وأوضحت الصحيفة أنه مع فرز الأصوات أول من أمس الأحد، كان الكثير من الناخبين ياملون أن تنتقل بلادهم إلى عهد جديد يميزه أول تسليم ديمقراطية للسلطة فيها. إلا أن المؤشرات الأولية في كابول تشير إلى القوة الصاعدة للسياسات العرقية.

وقد حاول المرشحون الرئاسيون أن يروجوا لأنفسهم كقادة يتجاوزون الأعراق، وروجوا للإصلاح السياسي والاقتصادي بدلا من الطائفية التي غذت الحرب الأهلية خلال التسعينات.

وحذرت الصحيفة من أن الوصول إلى نتيجة انتخابية على أسس عرقية يمكن أن يعقد تشكيل الحكومة المقبلة، ويطلب مفاوضات وتسويات لتشكيل ائتلاف واسع.

وكانت الانتخابات الرئاسية التي بدأت السبت الماضي قد شهدت أقبالا مدهشاً

على تهديدات حركة طالبان بتعطيل التصويت. وقتل 23 شخصاً في يوم الانتخاب واليوم الذي يسبقه، غالبيتهم من الجنود وضباط الشرطة، حسبما قالت الحكومة.

ومع بدء عملية فرز الأصوات، بدأت لجنة الانتخابات في تلقي شكاوى من التزوير بلغت ألف شكوى. وكانت الانتخابات الماضية في عام 2009 قد شهدت مخالفات، واتهم كثير من الأفغان موظفي الانتخابات الذي يعتقد أنهم تصرفوا على أساس الولاءات القبلية والعرقية.

وتشير الصحيفة الأميركية إلى أن الأفغان لديهم نكريات سيئة عن الحرب الوحشية التي اندلعت بين الميليشيات على أساس عرقي، وأدت إلى مقتل عشرات الآلاف، ودمرت أجزاء كبيرة من العاصمة. لكن بعد 18 سنة من انتهائها، قلت التوترات بين تلك الجماعات، واحتفل بانتخابات السبت الماضي في عدد من الدوائر باعتبارها لحظة للفخر القومي ومعارضة جماعة لطالبان.. إلا أن كابول لا تزال مقسمة إلى ضواحي تعكس أكبر الجماعات العرقية في البلاد، وهو الطاجيك، ولهم مرشح في الانتخابات وهو عبد الله عبد الله، وكان الفائز الأساسي في المناطق التي يقطنها الطاجيك.

في حين كان أشرف غاني المنتمي إلى البشتو، التي يعتقد أنها أكبر جماعة عرقية في البلاد في المركز الثاني، وكان العكس صحيحا في مناطق البشتو، حتى تفوق غاني على عبد الله.

وفي أحباء الهزارة، وهي جماعة عرقية أخرى، كان عبد الله هو الفائز باكتساح، لأن المرشح معه على منصب نائب الرئيس، محمد محقق، وهو أحد أمراء حرب هزارة.



«غارديان»: هل يترشح شقيق بوش إلى رئاسة أميركا؟

قالت صحيفة «غارديان» البريطانية إن جيب بوش، نجل الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، والشقيق الأصغر لجورج بوش الابن، أعلن أنه سيقترز موافقة من الترشح إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستجري عام 2016 بنهاية العام المقبل.

وهناك مرشحون آخرون عن الحزب الجمهوري يسعون إلى الفوز بالترشح النهائي للحزب، ومن بينهم كريس كريستي، حاكم نيو جيرسي، والذي واجه فضيحة سياسية عاصفة في الأشهر الماضية، وسيناتور كنتاكي راند بول، وهو الأوفر حظاً بين نشطاء الحزب والمحافظين.

وفي حديثه مع شبكة «فوكس نيوز»، قال جيب بوش، وهو حاكم سابق لولاية فلوريدا، إن كل التكهينات بشأن ما إذا كان سيسعى إلى الفوز بترشيح الحزب



الجمهوري جعلته يحظى بابتهاه أكبر مما لو كان قد دخل السباق بالفعل.

وأشار بوش إلى أن أحد العوامل الحاسمة في اتخاذ قرار بشأن ترشحه سيكون ما إذا كان قادرا على تقديم رسالة تقاؤلية من دون أن يغرق في معركة وحل سياسي على حدّ تعبيره.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في ظل الانقسام والاختلافات داخل الحزب الجمهوري، فإن بوش قد يعادى الكثيرين منه لدعمه عملية إصلاح الهجرة والمعايير التعليمية.

Коммерсантъ

«كوميرسانت»: هل تنسحب روسيا من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؟

تناولت صحيفة «كوميرسانت» الروسية احتمال انسحاب روسيا من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وتداعياته على العلاقات الروسية- الأوروبية. وقد تصبح الدورة الريبعية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التي بدأت أعمالها أمس الإثنين في ستراسبورغ آخر دورة لروسيا، إذ قرر البرلمانون الروس الانسحاب من الجمعية بشكل استباقي في حال قررت إجراء تصويت لحرمانهم من صلاحياتهم عقاباً على انضمام القرم إلى روسيا.

وعلمت «كوميرسانت» أن عددا من النواب الأوروبيين الذين يتمتعون بنفوذ، لن يؤيدوا فرض عقوبات صارمة على موسكو «حتى لا تعتبر روسيا انضمامها إلى مجلس أوروبا خطأ»، وبذلك ستكون دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التي بدأت أمس، اختباراً للعلاقات بين روسيا ومجلس أوروبا، إذ تنوي الجمعية تبني قرار بدين انضمام القرم إلى روسيا قد ينض على فرض عقوبات على الؤد الروسي. وحضر رئيس الوفد الروسي ألكسي بوشكوف من أن «خروج روسيا من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا سيعني استبعاد وجهة النظر الروسية من نشاط المنظمة، التي قد تخسر في تلك الحالة بعضاً من نفوذها». علما أن رسوم عضوية روسيا تشكل أكثر من 11 في المئة من الميزانية السنوية لمجلس أوروبا الذي يضم 47 بلداً.

وقال النائب عن الحزب الشيوعي الروسي ليونيد كالاشنيكوف لـ«كوميرسانت»: «هناك حرب إعلامية، المخ السياسي هو سلاح هذه الحرب. لذلك لا داعي للاستعجال للانسحاب من الجمعية».

وعلمت الصحيفة أن عددا من نواب الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن دول أوروبا الغربية يعارضون فصل روسيا، لأن ذلك سيمنع المنظمة من مراقبة روسيا وإرسال المقررين إليها ومواصلة الحوار معها في هذا الإطار.



أوضاع الأرمن في كسب

أجرت صحيفة «إيزفستيا» الروسية حواراً مع مطران الأرمن الأرثوذكس في سورية آرماش نالبنديان. وتناول الحوار الوضع في مدينة كسب السورية بعد هجوم المسلحين والتدخل الخارجي في الأزمة السورية ودور الكنيسة في وقف إراقة الدماء.

وقال نالبنديان: «إن ما يجري الآن يذكر بإبادة وتهجير ملايين الأرمن في عام 1915. ولكن الحديث في سورية الآن لا يدور عنّا فحسب، بل يعاني الجميع سواء من المسيحيين أو المسلمين، وجميع المجموعات القومية والإنثية».

وأعرب المطران عن أسفه لدعم تركيا المسلحين أثناء هجومهم على كسب، قائلا: «بحسب معلوماتي، لم يصل المسلحون إلى المدينة من الأراضي التركية فحسب، بل أيضاً تحت غطاء الجيش التركي. هناك معلومات مؤكدة حول عدد كبير من النازحين يفوق 700 عائلة اضطرت إلى مغادرة منازلها والفرار إلى مدن أخرى وفي مقدما اللاذقية، حيث توجد نسبة كبيرة من السكان الأرمن».

وتابع قائلا: «إن من يوق وراء ما يسمى المعارضة المسلحة، تركيا وأوروبا والدول العربية النفطية والولايات المتحدة، فلا تنسى أن توريد السلاح لا يولد سوى الموت والدمار».

وأعرب نالبنديان عن أمله في أن تؤذي الكنيسة دورها في تذكير الناس بأننا جميعنا سوريون مهما كان موقعنا من السلطات. وأكد أن الكنيسة لا تعارض الإجراءات العسكرية للدولة السورية، قائلا: «أنا لا أدعو إلى الحرب وأعارض إراقة الدماء، ولكنه إذا كان السكان المسلمون والنساء والأطفال يحتاجون إلى الحماية، فبالطبع، العمليات العسكرية ضرورية».

ثورة على القضاء في إسبانيا

اهتمت صحيفة «آي بي سي» الإسبانية بمشروع قانون إصلاح القضاء الذي صادقت عليه الحكومة يوم الجمعة الماضي والرأي إلى تغيير تنظيم المحاكم وهيكلها، إضافة إلى اعتقال متظاهرين اعتدوا على عناصر الشرطة يوم 22 مارس/ آذار الماضي، فأثارت إلى المشروع الذي صادق عليه مجلس الوزراء بهدف إلى وضع حدّ للقرارات التعسفية التي قد تصدر عن قضاة مشهورين.

وأشارت إلى أن عددا من الأشخاص اعتقلوا بتهمة الاعتداء على عناصر الشرطة خلال «مسيرة الكرامة» التي نظمت يوم 22 مارس/ آذار الماضي في مدريد، والتي انتهت بمواجهات عنيفة خلفت إصابة نحو 100 شخص، بينهم 67 من رجال الشرطة، وهذا ما أدى إلى مشروع قانون إصلاح القضاء.

وقالت صحيفة «الموندو» تحت عنوان «ثورة في القضاء»، إن الحكومة أعطت الجرمية زخما لتغيير مهمّ في إدارة القضاء في البلاد خلال العقد الأخير. مضيفة أن هذا الإصلاح يطول على 666 بلدا بنذا حول القانون الأساس للسلطة القضائية الإسبانية، والغرض منها تكثيف تنظيم المحاكم مع واقع القرن الـ21. مشيرة إلى أنه بموجب هذا الإصلاح، سيكون الاستماع للقضايا المعقدة وتلك المعروضة على المحكمة الوطنية من قبل ثلاثة قضاة بطريقة جماعية.

أما صحيفة «البايبس» فقالت تحت عنوان «العدالة وضعت حدّاً للإشراف الأحادي على التحقيقات القضائية من قبل قاض»، إن القانون الجديد ينض على حضور ثلاثة قضاة في القضايا الكبرى. ولأحلت أن القرارات بشأن القضايا الرئيسية التي يستمع إليها القضاة الملقبون بـ«النجوم» من قبيل قضايا التنصّت، لن يتولّاها قاض واحد، بل ثلاثة قضاة بشكل جماعي. مشيرة إلى أن هذا الإصلاح جاء بعد الجدل حول القرارات القضائية التي لها تأثير كبير مثل قضية «نوس» المتعلقة باختلاس أموال عمومية.

كما أكدت أن لكل عنف ثمن، مشيرة إلى أن الشرطة اعتقلت 10 منظرين هاجموا عناصر مكافحة الشغب، وقادوا الأحداث الأكثر خطورة التي تخللت مظاهرات يوم 22 مارس/ آذار الماضي. وأضافت أن من بين الموقوفين 10 أشخاص وجّه الاتهام إليهم، مشيرة إلى أنّ هذه العملية ما زالت مفتوحة، وأن الشرطة لا تستبعد القيام باعتقالات جديدة.